

A



WO/PBC/36/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 8 يونيو 2023

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة السادسة والثلاثون
جنيف، من 19 إلى 23 يونيو 2023

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

3. تحتوي هذه الوثيقة على "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (اللجنة الاستشارية)، الذي أعدته اللجنة الاستشارية وغطت فيه الفترة من 21 مايو 2022 إلى 24 مارس 2023.

4. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة.

5. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بمضمون "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (الوثيقة WO/PBC/36/2).

[يلي ذلك تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة]

التقرير السنوي

للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

عن الفترة من 21 مايو 2022 إلى 24 مارس 2023.

[8 يونيو 2023]

جدول المحتويات

3.....	مقدمة.....	أولاً.
3.....	الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل	ثانياً.
4.....	المسائل المناقشة والمستعرضة.....	ثالثاً.
4.....	الرقابة الداخلية.....	ألف.
5.....	التدقيق الخارجي.....	باء.
6.....	إعداد التقارير المالية.....	جيم.
6.....	إدارة المخاطر والضوابط الداخلية.....	دال.
7.....	تنفيذ توصيات الرقابة.....	هاء.
7.....	الأخلاقيات وأمين المظالم.....	واو.
8.....	مسائل أخرى.....	زاي.
8.....	ملاحظات ختامية.....	رابعاً.

أولاً. مقدمة

1. تُقدّم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)، وفقاً لاختصاصاتها، تقريراً سنوياً إلى لجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) وإلى الجمعية العامة للويبو.
2. وأُنشئت اللجنة الاستشارية (المشار إليها أيضاً باسم "اللجنة") في عام 2005. وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للويبو ولجنة البرنامج والميزانية. وهي لجنة خبراء استشارية مستقلة تساعد الجمعية العامة للويبو ولجنة البرنامج والميزانية في أداء مسؤولياتهما الرقابية.
3. ويغطي هذا التقرير الفترة من 21 مايو 2022 إلى 24 مارس 2023. ويُقدّم القسم الثاني منه لمحة عامة عن الدورات الفصلية للجنة الاستشارية وتشكيلها وأساليب عملها. ويعرض القسم الثالث تفاصيل المسائل التي ناقشتها اللجنة الاستشارية واستعرضتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل

الدورات الفصلية

4. عقدت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أربع دورات فصلية: من 20 إلى 23 سبتمبر 2022 (الدورة السادسة والستون)؛ ومن 13 إلى 16 ديسمبر 2022 (الدورة السابعة والستون)؛ ومن 20 إلى 24 مارس 2023 (الدورة الثامنة والستون). ونظراً إلى جائحة كوفيد-19، عُقدت الدورتان السادسة والستون والسابعة والستون بنسق مختلط. وشهدت الدورة الثامنة والستون، المعقودة بنسق حضوري، انضمام خمسة أعضاء جدد إلى اللجنة. وتماشياً مع الاختصاصات، عقدت اللجنة اجتماعات إعلامية مع ممثلي الدول الأعضاء بعد جميع الدورات. ونُشرت جميع تقارير الدورات على موقع الويبو الإلكتروني.

تشكيل اللجنة الاستشارية وإجراء اختيار الأعضاء الجدد

5. تتألف اللجنة الاستشارية من سبعة أعضاء ينتمون إلى مجموعات الدول الأعضاء في الويبو. ويعمل الأعضاء بصفتهم الشخصية وبشكل مستقل عن الدول الأعضاء. وانتخبت اللجنة في دورتها السابعة والستين في ديسمبر 2022، وفقاً لاختصاصاتها ونظامها الداخلي، السيد إيغورس لودبورز رئيساً والسيد بيرت كوبيتز نائباً للرئيس. وقد شغل السيد كوبيتز منصب الرئيس في الدورتين السادسة والستين والسابعة والستين.
6. ووفقاً لإجراء الاختيار الوارد وصفه في المرفق الرابع، نظام الويبو المالي ولائحته، تتألف اللجنة حالياً من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيد إيغور لودبورز، الرئيس (مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق)؛
- والسيد بيرت كوبيتز، نائب الرئيس (المجموعة باء)؛
- والسيد ديفيد كانجا (المجموعة الأفريقية)؛
- والسيد كاملي فيمكسي (مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)؛
- والسيد دانيل كريبي (مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية)؛
- والسيد جيان غونان (الصين)؛
- والسيد جيرمان ديفيت (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)

ويظهر التشكيل الحالي للجنة توازناً ومزجاً مناسبين للمهارات والتخصصات والخبرات.

7. وفي مارس 2021، أبلغ السيد عثمان شريف (المجموعة الأفريقية) باستقالته من اللجنة بصورة غير رسمية، ولم يشارك بعد ذلك في الاجتماعات. وأكمل باقي الأعضاء فترة ولايتهم في يناير 2023، على النحو التالي:

- السيدة تاتيانا فاسيليفا (مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية)؛
- والسيدة ماريا فيسين-ميلبورن (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)؛
- والسيد موكيش آريا (مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)؛
- والسيد زانغ لونغ (الصين).

أساليب العمل

8. تقوم اللجنة الاستشارية بإسداء مشورة الخبراء من خلال تعاونها مع المدير العام للويبو وموظفي الأمانة والمدقق الخارجي، وتستند تلك المشورة أساساً إلى التقارير والعروض والمعلومات المقدمة إليها. وتُجري اللجنة أيضاً مداولات بشأن المسائل ذات الصلة قبل أن تتوصل إلى تقييماتها واستنتاجاتها.

9. وعلى سبيل التقديم، عرضت الأمانة، خلال دورتها الثامنة والستين، على الويبو مقدّمة منظمة وشاملة. وقدّم المدير العام لمحة عامة عن المنظمة وأهدافها الاستراتيجية. إضافة إلى ذلك، قدّمت لمحات عامة عن المجالات التالية: قطاع الإدارة والمالية والتسيير، وقطاع البراءات والتكنولوجيا، وقطاع العلامات والتصاميم، وشعبة الرقابة الداخلية، وشعبة إدارة الموارد البشرية، ومكتب المستشار القانوني، والأخلاقيات في الويبو. واجتمعت اللجنة أيضاً مع رئيسي الجمعية العامة للويبو ولجنة التنسيق.

التقييم الذاتي للجنة الاستشارية

10. أجرت اللجنة في دورتها السابعة والستين، تماشياً مع اختصاصاتها، عملية تقييم ذاتي من حيث: "1" أدوار اللجنة ومسؤولياتها وتشكيلها؛ "2" وعمل اللجنة؛ "3" ونطاق (أ) إعداد التقارير المالية، (ب) وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، (ج) والتدقيق الخارجي، (د) والرقابة الداخلية، (هـ) والأخلاقيات. وسلط تمرين التقييم الذاتي الضوء أيضاً الضوء على بعض الجوانب، مثل الحاجة المستمرة إلى إعادة النظر في اختصاصات اللجنة الاستشارية.

11. وأجرت اللجنة تقييماً لمساهماتها، وتحديداً تلك المستمدة من التقارير السنوية للأعوام 2019 و2020 و2021 وتقارير الدورات في عام 2022. وبالمختصر، ساهمت اللجنة فيما يلي: "1" تعزيز إدارة المخاطر في الويبو، بما في ذلك تحديث بيان قابلية المخاطرة؛ "2" وتحسين نظام متابعة توصيات الرقابة، بما في ذلك توصيات وحدة التفتيش المشتركة؛ "3" وضمان وجود مكتب أخلاقيات يعمل بكامل طاقته؛ "4" وتعزيز الشفافية بنشر تقارير أمين المظالم؛ "5" وتعزيز الحوار مع الإدارة. وإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة المشورة لأغراض: "1" التأكد من أن خطة عمل الرقابة الداخلية تتماشى بشكل أفضل مع الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل؛ "2" وتشجيع التحول إلى تقييمات أكثر استراتيجية وعلى مستوى المؤسسة؛ "3" وتحسين عمليات تدقيق المكاتب من خلال تجاوز الامتثال المالي والإداري، وتغطية مراجعات الأداء العام؛ "4" وتعزيز عملية التدقيق الخارجي من خلال ضمان توافق التخطيط والأداء وإعداد التقارير بشكل كامل مع ولاية التدقيق الخارجي. وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم لأنهم اضطلعوا بولايتهم على نحو فعال.

اختصاصات اللجنة الاستشارية

12. في عام 2022، ناقش أعضاء اللجنة السابقون التغييرات المقترحة على اختصاصات اللجنة لترجمة توصيات وحدة التفتيش المشتركة، والممارسات المتطورة داخل منظومة الأمم المتحدة، والخبرة التي تتمتع بها اللجنة الاستشارية. ونوقشت بنود محددة مع الأمانة، وجرى مشاركة مسودة أولى بشكل غير رسمي مع منسقي المجموعات. وفي الدورة الثامنة والستين، تناولت اللجنة هذه المسألة المعلقة، وناقشت كل نقطة وتوصلت إلى توافق في الآراء، مع مراعاة التعليقات الواردة من الأمانة والجولة الأولى من تعليقات منسقي المجموعات. وقدّمت مسودة منقحة إلى منسقي المجموعات من أجل التعليق عليها. وستُعرض المسودة النهائية خلال الدورة السادسة والثلاثين للجنة الميزانية.

ثالثاً. المسائل المناقشة والمستعرضة

ألف. الرقابة الداخلية

خطة الرقابة الداخلية

13. استعرضت اللجنة تنفيذ خطة عمل السنوية للرقابة لعام 2022، بناءً على تقارير أنشطة شعبة الرقابة الداخلية الفصلية المقدمة لكل دورة. وفيما يتعلق بخطة العمل السنوية للرقابة لعام 2023، رأت اللجنة أنها مُفضّلة جيداً كما لاحظت أنها تتماشى بشكل أفضل مع الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، وأن شعبة الرقابة الداخلية قد شاركت في مشاورات مكثفة قبل وضعها.

التدقيق الداخلي

15. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة، بالاشتراك مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، تقريرين عن التدقيق، وتقريراً مشتركاً للتدقيق والتقييم. ونُشرت هذه التقارير في شكل غير منفتح على موقع الويبو الإلكتروني، بما يتماشى مع سياسة شعبة الرقابة الداخلية الخاصة بنشر التقارير (IOD/PP/2017).

- تقرير التدقيق - الخدمات المتعاقدين الأفراد ووكالات التوظيف المؤقتة (مرجع الشعبة: IA 2022-01)
- استعراض مكتب الويبو في اليابان (مرجع الشعبة: IA 2022-02)
- تقرير - التدقيق والتقييم المشتركان لمكتب المستشار القانوني (مرجع الشعبة: IA 2022-04)

التقييم

16. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة بالاشتراك مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، تقريراً تقييمياً، وتقريراً استشارياً:

- منهجية التثبيت المنقحة لتقرير أداء الويبو (مرجع الشعبة: EVAL 2021-06)
- تقرير استشاري - التدخل العلمي السلوكي لزيادة استخدام توصيات التقييم في الملكية الفكرية وبرامج التنمية (مرجع الشعبة: EVAL 2022-04)

التحقيقات

17. وفقاً لميثاق الرقابة الداخلية، أُبلغت اللجنة في كل دورة عن حالة قضايا التحقيق واتجاهات أعدادها، ووفّر توزيعاً للشكاوى الواردة والشكاوى المثبتة حسب فئة سوء السلوك. وفي جميع الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح من جانب شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة كل حالة بالتفصيل وقدمت المشورة وفقاً لذلك.

18. وفي الدورة الثامنة والستين للجنة، أُبلغت شعبة الرقابة الداخلية بأنه حتى 9 مارس 2023، كانت هناك 23 قضية تحقيق معلقة، خمس منها قيد التقييم الأولي، وثمانية قضايا قيد التحقيق الكامل، وعشر قضايا معلقة. وأحاطت اللجنة علماً بأنه من بين 23 قضية من القضايا المعلقة، سُجلت أربع منها في عام 2021 وثلاث عشرة في عام 2022 وست في عام 2023.

19. وإضافة إلى ذلك، ناقشت اللجنة في دورتها الثامنة والستين مدى ملاءمة تولى قسم التحقيق قضية تحقيق تتعلق بمنظمة من منظمات الأمم المتحدة يقع مقرها في جنيف، وذلك بسبب الآثار المترتبة على الموارد في شعبة الرقابة الداخلية.

20. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر تقرير واحد عن الآثار الإدارية يتعلق بتوضيح الالتزامات المنطبقة على الموظفين فيما يخص الإقامة في منطقة مركز العمل.

باء. التدقيق الخارجي

21. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة مع ممثلي المدقق الخارجي، وهو المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة، بما في ذلك في جلسات خاصة. وعلقت اللجنة على نهج التدقيق في تدقيق البيانات المالية للويبو لعام 2022. واستفسرت اللجنة مرة أخرى عن العمل الذي سيضطلع به المدقق الخارجي لدعم الرأي بشأن انتظام البيانات، نظراً إلى أن وثيقة التخطيط المقدمة إلى اللجنة لم تتناول هذا الجانب بالتفصيل واقتصر تركيزها على الرأي بشأن نزاهة عرض البيانات المالية. وأوضح الممثلون أن نهج التدقيق الذي اتبعوه كان نهج التدقيق نفسه الذي يتبعه جميع المدققين في منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بنتائج التدقيق المؤقت لعام 2022، أحاطت اللجنة علماً بالرد القائل بعدم وجود مسائل مهمة أحالها المدقق الخارجي إلى عناية اللجنة. وأكدت اللجنة، خلال دورتها الثامنة والستين، الجداول الزمنية المتعلقة بموعد قيام المدقق الخارجي بإتاحة "التقرير النهائي لإنجاز التدقيق" ومسودة تقرير التدقيق المطول من أجل تمكين اللجنة الاستشارية من استعراض تقارير التدقيق قبل تقديمها إلى لجنة الميزانية، بحسب ولايتها.

جيم. إعداد التقارير المالية

البيانات المالية للويبو لعام 2022

23. استمعت اللجنة، في دورتها الثامنة والستين، إلى إحاطة من مدير شعبة المالية عن مسودة بيان الأداء المالي وبيان الوضع المالي لعام 2022، وأوضح في هذه الإحاطة التغييرات المهمة في عام 2022 مقارنةً بعام 2021. وأجرت اللجنة أيضاً مناقشة مستفيضة حول الاستثمارات مع أمين الخزانة، أخذاً بعين الاعتبار أداء العام السابق والظروف الاقتصادية الحالية. وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى مزيد من المناقشات المتعمقة بشأن استثمارات الويبو، بما في ذلك إطار إدارة الاستثمار. وقدمت اللجنة بعض الاقتراحات التي جاءت في الوقت المناسب في ضوء الاستعراض الداخلي المقبل لإدارة الاستثمار.

دال. إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

24. خلال الدورتين السادسة والستين والسابعة والستين، زودت الإدارة اللجنة بمعلومات محدّثة بشأن عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الويبو. وفي الدورة السادسة والستين، قدمت الإدارة وصفاً لتطور إطار المخاطر والرقابة منذ 2008، عندما كانت هناك فقط معرفة متأصلة وغير رسمية بالمخاطر، وحتى وقتنا الحالي، الذي تتأصل فيه الإدارة الرسمية للمخاطر المؤسسية في العمليات اليومية للويبو وتحسن باستمرار. وقُدّم إطار المساءلة الكامل، بدءاً من ضوابط مستوى الكيان ووصولاً إلى ضوابط العمليات والمعاملات. وعلاوة على ذلك، وصف فريق الإدارة أيضاً تطور إعداد بيان الويبو بشأن الرقابة الداخلية. وأحاطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز في عمليات إدارة المخاطر ورحبت بمواصلة تطويرها.

25. وبناءً على العرض الشامل الذي قدمه فريق الإدارة، لاحظت اللجنة أن أنظمة الرقابة الداخلية في الويبو قد بلغت مستوى ناضجاً. وإضافة إلى ذلك، خلصت اللجنة إلى أن وثائق الرقابة الداخلية في مرحلة جيدة ورُصدت على النحو الواجب من قبل الأمانة (إدارة تخطيط البرامج والشؤون المالية)، باتباع منهجية مقبولة تتماشى مع إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO) وتعتمد تدريجياً على تحليلات البيانات.

26. وفي الدورة السابعة والستين، أحاطت اللجنة علماً بأوجه إعادة التقييم التي أجرتها مجموعة إدارة المخاطر، حيث تم تخفيض التصنيف بالنسبة إلى بعض المخاطر التنظيمية ورفّع التصنيف بالنسبة إلى مخاطر أخرى. وأعربت اللجنة عن تقديرها لنظام إدارة المخاطر المؤسسية والعمليات في الويبو. وذكّرت اللجنة الإدارة برصد مخاطر السمعة والأمن السيبراني التي تتعرض لها المنظمة رصداً وثيقاً.

الأمن وتأمين المعلومات

27. خلال الدورة السادسة والستين للجنة، رُوّدت اللجنة بتحديث من قبل كبير مسؤولي الأمن، وشعبة الأمن وتأمين المعلومات، وأشار إلى أن آخر تحديث قُدّم إلى اللجنة كان خلال الدورة الثامنة والخمسين في عام 2020. وسلّط كبير موظفي الأمن الضوء على أن المنظمة تمر بعدة تحولات وأن المخاطر المرتبطة بالإرهاب وانتهاك البيانات لا تزال تحتل مرتبة عالية في خريطة الويبو لمستويات المخاطر المؤسسية.

28. واستفسرت اللجنة عن دور كبير موظفي الأمن في فريق إدارة المخاطر، وطبيعة الحوادث الفعلية وعددها، والخطة الاستراتيجية (المادية) الطويلة الأجل، والجيل المقبل من استراتيجية أمن المعلومات. وأحاطت اللجنة علماً باستراتيجية أمن المعلومات وبقدرة أمن المعلومات التي أنجزت حتى الآن. وفي الختام، لاحظت اللجنة أن وظيفة ضمان الأمن والمعلومات هي وظيفة فعالة وملائمة للغرض وذات مستوى عالٍ من النضج وتتسق مع المعايير السائدة. ورأت اللجنة أن الفصل بين وظيفة ضمان الأمن وضمان المعلومات من وظيفة تكنولوجيا المعلومات أمر مناسب ويتعين على الويبو الحفاظ عليه من أجل تجنب تضارب المصالح. ويجب أيضاً الحفاظ على مستوى سلطة كبير موظفي الأمن لضمان فعالية الوظيفة.

الشراء

29. خلال الدورة السادسة والستين، قدم مدير شعبة المشتريات والأسفار تحديثاً إلى اللجنة، وأشار إلى أن آخر تحديث قُدّم إلى اللجنة كان في دورتها الثامنة والخمسين في عام 2020. وسلّط المدير الضوء على التدابير المتخذة منذ عام 2020 من أجل زيادة كفاءة المشتريات. وعُرّضت أيضاً على اللجنة التغييرات المدخلة على الإطار العام للمشتريات. وإضافة إلى ذلك، عُرّضت بعض إحصاءات المشتريات، مثل كمية وحجم طلبات الشراء اليدوية والآلية والمهل الزمنية اللازمة لتجهيز طلبات الشراء. وشدد المدير على الوفورات في التكاليف من المفاوضات والمشتريات التعاونية فضلاً عن الإنجازات الرئيسية منذ عام 2020.

30. وتابعت اللجنة سياسة جزاءات الموردين، والشراء المستدام، والشراء التعاوني، والتوحيد القياسي، والعقود المتزايدة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، والتوقيعات الإلكترونية. ولاحظت اللجنة عدم وجود أي توصيات عالقة تتعلق بتدقيق الحسابات المتعلقة بالمشتريات.

هاء. تنفيذ توصيات الرقابة

31. في جميع الدورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة مع شعبة الرقابة الداخلية حالة تنفيذ جميع توصيات الرقابة. وأحاطت اللجنة علماً بالتحركات وعمليات الإغلاق، مع إيلاء اهتمام خاص للتوصيات ذات الأولوية العالية والتوصيات التي لا تزال معلقة منذ فترة طويلة.
32. وكررت اللجنة، في دورتها السادسة والستين، التأكيد على الحاجة إلى تنفيذ التوصيات العالقة منذ مدة طويلة. ولاحظت اللجنة كذلك أن هذا الشاغل قد أعربت عنه بعض الدول الأعضاء بشكل مشابه. وسلطت اللجنة الضوء على خطر تأخير التنفيذ، والحاجة إلى توضيح معايير إغلاق التوصيات، ومنهجية متابعة التوصيات. وأعربت الأمانة عن التزامها المتجدد بمعالجة جميع التوصيات المعلقة، بحلول نهاية العام. وأعربت اللجنة أيضاً عن تقديرها للاهتمام الشخصي الذي أبداه المدير العام في هذا الصدد.
33. ولمعالجة مسألة وجود العديد من التوصيات طويلة الأجل المتعلقة بتدقيق الحسابات، وضع مكتب المراقب المالي وحدة تدريبية لزيادة وعي المديرين بعملية التدقيق، ولتشجيع المزيد من التفاعل مع مراجعي الحسابات. وقدم مكتب المراقب المالي للجنة عرضاً مفصلاً للمحتوى المقترح لوحدة التدريب التي كانت مبادرة من شأنها أن تعود بالفائدة على المنظمة.
34. ولاحظت اللجنة، في دورتها السابعة والستين، التقدم المحرز وكذلك الجهود الجارية لإغلاق التوصيات القديمة من خلال التعاون بين شعبة الرقابة الداخلية ومديري مختلف القطاعات المعنيين. وقد جرى تيسير ذلك أيضاً من خلال الاجتماعات الجماعية والدورة التدريبية الإلزامية التي بدأها مكتب المراقب المالي. وواصلت اللجنة، في دورتها الثامنة والستين، ملاحظة التقدم الكبير في تنفيذ التوصيات. وبشكل عام، كانت اللجنة راضية عن عملية المتابعة.
35. ولتحقيق الشفافية في إعداد التقارير ولتمكين إدارة أفضل لعملية المتابعة، اقترحت اللجنة في دورتها الثامنة والستين، بمجرد استعراض تاريخ التنفيذ، توثيق هذه العملية واستكمالها بمعلومات عن تاريخ التنفيذ الأولي. ونظراً إلى أن برمجة التدقيق لم تظهر سوى التاريخ الأخير المنقح للتنفيذ، فقد اقترحت اللجنة الإشارة تسجيل معلومات إضافية في المذكرة الفصلية لشعبة الرقابة الداخلية بشأن التوصيات المفتوحة.
36. واقترحت اللجنة، في دورتها السادسة والستين، إجراء عرض موحد لجميع توصيات الرقابة، بما فيها توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتلك الصادرة عن أمين المظالم. وفي الدورة التالية السابعة والستين، أدرجت شعبة الرقابة الداخلية في تقريرها 18 توصية من توصيات وحدة التفتيش المشتركة، التي كان يتابعها مكتب المراقب المالي.

واو. الأخلاقيات وأمين المظالم

مكتب الأخلاقيات

37. استعرضت اللجنة التحديث المتعلق بتنفيذ خطة عمل مكتب الأخلاقيات لعام 2022، ولاحظت أن المستوى الكبير وغير المتوقع لبعض الأنشطة قد قلص الوقت المتاح لرئاسة مكتب الأخلاقيات من أجل تناول الأنشطة الأخرى المخطط لها. وقالت إن هناك أيضاً زيادة في عدد المشاورات بشأن الأنشطة الخارجية. وشجعت اللجنة رئاسة مكتب الأخلاقيات على مواصلة تنفيذ خطة العمل، مع التركيز على الأنشطة التي يكون لها الأثر الأكبر. وفيما يخص موارد الموظفين، اقترحت اللجنة استكشاف الإمكانيات مع قسم إدارة الموارد البشرية لاستخدام الموظفين المؤهلين المتوافرين الذين قد يرغبون في تولي مهام مؤقتة في مكتب الأخلاقيات.
38. واستعرضت اللجنة، في دورتها السابعة والستين، تحديثاً قدمه رئيس مكتب الأخلاقيات بشأن ما يلي: "1" بدء التدريب الإلزامي في مجال الأخلاقيات الذي وصل إلى نسبة 70 في المائة من الامتثال في المنظمة؛ "2" وإنهاء العقد مع المزود الخارجي الذي كان يعالج مسائل الإفصاح المالي، وسيستعاض عن ذلك ببرنامج داخلي ابتداءً من عام 2023؛ "3" والزيادة غير المتوقعة في عدد طلبات الحصول على المشورة التي أثرت على تحقيق خطة العمل لعام 2022. وبينما أعربت اللجنة عن تقديرها للإنجازات التي حققتها رئاسة مكتب الأخلاقيات، نصحتها برصد خطة العمل لعام 2023 عن كثب، مع مراعاة قدرة المكتب. وشجعت اللجنة رئاسة مكتب الأخلاقيات على إجراء بعض البحوث فيما يتعلق بالأنشطة الخارجية وصياغة عملية استعراض تكون عملية للويبو. ورحبت اللجنة بتقرير رئاسة مكتب الأخلاقيات، لكنها أعربت عن قلقها من أن تثقل كاهلها بالعمل الإضافي المسند إلى مكتبها نتيجة المشاورات التي يقوم بها الموظفون بشأن الأنشطة الخارجية. وفيما يتعلق بالموارد، أعربت اللجنة عن سرورها لملاحظة أن مكتب الأخلاقيات سيكون قادراً على الاستعانة بخبير استشاري للمساعدة في وضع السياسات المتعلقة بتضارب المصالح والهدايا والأنشطة الخارجية.
39. وأطلعت رئاسة مكتب الأخلاقيات اللجنة، في دورتها الثامنة والستين، على تنفيذ خطة العمل لعام 2023. واستفسرت اللجنة كذلك عن سياسة الحماية من الانتقام وكيفية تنفيذها في الويبو. وتابعت اللجنة التدريب الإلزامي على الأخلاقيات ونصحت رئاسة مكتب الأخلاقيات بالتنسيق مع المدقق الخارجي بشأن سؤال الأخير عن معدل الامتثال. وأحاطت اللجنة علماً بالسياسات التي يجري وضعها حالياً بشأن الهدايا والأنشطة الخارجية.

أمين المظالم

40. في الدورة السادسة والستين، قدم أمين المظالم إلى اللجنة تقريراً عن نشاطه لعام 2021 وبعض التحديثات لعام 2022. وتُتاح تلك التقارير للجمهور الآن على موقع الويبو الإلكتروني، عملاً بتوصية اللجنة. وناقشت اللجنة الحاجة إلى مواصلة الإبلاغ عن التغيير في المنظمة نحو ثقافة تنظيمية تركز على الإنسان، مع مراعاة الكفاءة والفعالية. وأبلغت اللجنة بأن منصب أمين المظالم سيظل شاغراً بعد تقاعد شاغل الوظيفة في نهاية فبراير 2023.

زاي. مسائل أخرى

تقارير استثمارات الويبو

41. بناءً على طلب الدول الأعضاء، قدمت الإدارة إلى اللجنة في كل دورة من دوراتها التقارير الشهرية المتاحة عن أداء الاستثمار ومراقبة الاستثمار، التي أعدها مستشارو الاستثمار والمتعهد، على التوالي. وتود اللجنة أن توضح أن دورها يقتصر على أن تنقل إلى الدول الأعضاء المعلومات الواردة في التقارير الشهرية عن أداء الاستثمار ومراقبة الاستثمار، ولا تقدم أي ضمانات في هذا الصدد. وعلى نحو ما ورد في الفقرة 21 أعلاه، أوصت اللجنة أيضاً بمراجعة إطار إدارة محافظ الويبو الاستثمارية.

42. وبخصوص الاستعراضات الدورية للتقارير الشهرية للاستثمارات من مايو 2022 وحتى يناير 2023، أكدت اللجنة أن المعلومات المقدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أظهرت أن جميع الأدوات المدرجة في محافظ استثمارات الويبو تُدار وفقاً لاستراتيجية الاستثمار المعلنة، بناءً على مؤشر سوق الاستثمار. وإضافة إلى ذلك، تؤكد اللجنة أن المتعهد لم يبلغ عن أية خروقات، سواء كانت نشطة أو سلبية، ولم يبلغ كذلك عن أي استثناءات مبررة.

رابعاً. ملاحظات ختامية

43. تود اللجنة أن تعرب عن تقديرها للمدير العام وموظفي الأمانة والمدقق الخارجي، لتفرضهم ووضوحهم وانفتاحهم في تفاعلهم المنتظم مع اللجنة، وللمعلومات المقدمة. وأخيراً، تعرب اللجنة عن امتنانها للوقت الذي كرّسه رئيس الجمعية العامة للويبو ورئيس لجنة التنسيق خلال دورة اللجنة الاستشارية الثامنة والستين.

[نهاية الوثيقة]